وَاسْتَغْنَوا عَنِ الْمُؤَدِّبِ فِيهِمَا وَلَدًا مِمَّا اجْتَنَبَ مِنْهُمْ مَا يُكْرَهُ كَالْأَدَبِ بِحَسَبِ مَا اجْتَنَبَ الْوَظِيفَةَ الثَّانِيَةَ مِنَ الْوَظِيفَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ فِي قَوْلِهِ فَعَلَيْكَ وَظِيفَتَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ تُطَالِبَ أَوْ آكَدُ شَرْطٍ الصُّحْبَةِ وَالصَّدَاقَةِ الْأَحَقُّ ثُمَّ قَالَ الثَّانِيَةُ مُرَاعَاةُ حُقُوقِ الصُّحْبَةِ وَهِيَ كَثِيرَةٌ مَالَكَةٌ فَرُبَّمَا أَيْ وَقْتَ انْعَقَدَتْ بِمَعْنَى ارْتَبَطَتْ وَتَحَقَّقَتِ الصُّحْبَةُ لَكِنْ عَبَّرَ بِالِانْعِقَادِ لِتَعَوُّدِهِمْ عَقْدَ الصُّحْبَةِ فَالْعَقْدُ وَالْعَهْدُ يُسْتَعْمَلُ فِيهَا وَانْتَظَمَتْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ الصُّحْبَةُ وَعَبَّرَ بِالِانْتِظَامِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهَا كَعَقْدِ دُرٍّ انْتَظَمَ فَعَلَيْكَ أَيْ يَجِبُ عَلَيْكَ حُقُوقُ لَا يَجِبُ بِأَصْلِ الشَّرْعِ أَصَالَةً وَلَكِنْ بِوَجْهِ عَقْدِ الصُّحْبَةِ الْجَامِعِ بَيْنَ الْمُتَصَاحِبَيْنِ وَلَهُ فِي اصْطِلَاحِهِمْ أَرْكَانٌ وَشُرُوطٌ وَآدَابٌ وَسَيَقَعُ ذِكْرُ الشُّرُوطِ فِي قَوْلِهِ شَرْطُ الصُّحْبَةِ وَإِلَى ذِكْرِ الْآدَابِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ وَفِي الْقِيَامِ بِهَا أَيْ بِالْعَقْدِ وَفِي نُسْخَةٍ فِيهَا أَيِ الصُّحْبَةِ آدَابٌ كَثِيرَةٌ سَيَأْتِي ضِدُّ قَوْلِهِ وَآدَابُ الصُّحْبَةِ ذَكَرَ جُمْلَةً مِنْهَا وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَثَلُ الْأَخَوَيْنِ أَيِ الصَّاحِبَيْنِ فِي اللَّهِ مَثَلُ الْيَدَيْنِ تَغْسِلُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَخَرَّجَهُ ٣ وَالْمَقْصُودُ فِي الْحَدِيثِ الْحَثُّ عَلَى إِعَانَةِ الصَّاحِبِ وَقَدْ جَاءَ الْحَثُّ عَلَيْهَا فِي أَحَادِيثَ شَتَّى وَدَخَلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِجْمَةً بِفَتْحِ الْجِيمِ وَهِيَ الْمُلْتَفَّةُ مِنَ الْأَشْجَارِ وَجَمْعُهَا أَجَامٌ قَالَ فِي مُخْتَصَرِ النِّهَايَةِ الْأَجَامُ الْحُصُونُ وَاحِدُهَا أَجَمٌ بِالضَّمِّ فَاجْتَنَبَهَا تَوَالَيْنِ أَيْ عُودِيَ اسْتِيلَاكٌ يَحْمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَكْلِ أَحَدُهَا مَعُوجٌ وَالْآخَرُ مُسْتَقِيمٌ وَكَانَ مَعَهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ وَهُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ عَلَى حَسَبِ اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ فَأَعْطَاهُ الْمُسْتَقِيمَ مِنْهُمَا وَأَمْسَكَ لِنَفْسِهِ الْكَرِيهَةَ الْمُعْوَجَّ كَرَاهَةَ أَنْ يَبْتَاشَرَ فَقَالَ الْبَعْضُ الْمَلَكُ يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنْتَ بِفَتْحِ التَّاءِ الْخِطَابُ أَوْ هِيَ بِالْمُسْتَقِيمِ فَلَمْ تَرَكْتَ أَحَدَكَ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا مِنْ صَاحِبٍ يَصْحَبُ صَاحِبًا وَلَوْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ إِلَّا وَيُسْأَلُ اللَّهُ عَنْ صُحْبَتِهِ هَلْ أَقَامَ فِيهَا حَقَّ اللَّهِ أَيْ حَقَّ الصُّحْبَةِ كَمَا فِي نُسْخَةٍ وَالْمُرَادُ حَقُّهَا الَّذِي أَذِنَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ أَضَاعَهُ رَوَاهُ وَخَرَّجَهُ الْحَافِظُ قُلْتُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشَارَ إِلَى أَنَّ مِنْ حَقِّهَا أَنْ لَا يَسْتَأْثِرَ الصَّاحِبُ بِالْحَسَنِ عَلَى صَاحِبِهِ وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ اللَّهَ يَكْرَهُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ يَرَاهُ مُتَمَيِّزًا مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِهِ قَالَ ذَلِكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قِصَّةِ الشَّاةِ الَّتِي قَالَ فِيهَا وَعَلَى جَمِيعِ الْخَطَبِ وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا اسْتَصْحَبَ اثْنَانِ قَطُّ إِلَّا كَانَ أَحَبَّهُمَا إِلَى اللَّهِ أَرْفَقُهُمَا بِصَاحِبِهِ رَوَاهُ وَخَرَّجَهُ الْحَافِظُ فَآدَابُ الصُّحْبَةِ الْإِيثَارُ بِالْمَالِ بِأَنْ يُعْطِيَهُ مَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ بِحَيْثُ لَا يَحْصُلُ ضَرَرٌ الشَّرْعِيُّ فَإِنْ بَعْضَ الصُّوفِيَّةِ قَالَ بِحَيْثُ لَا يَقْطَعُ الْإِيثَارُ عَلَيْكَ طَرِيقًا كَانَ تَوَثُّرٌ يَقُولُ إِنَّ يَتَضَعَّفَ عَنِ وَدَكَ أَوْ تَفْرُقُ خَاطِرُكَ وَيَظْهَرُ فِي طَلَبِ الْقُوتِ لَا سِيَّمَا الْحَلَالُ فَلَا يَجِدُ وَالصُّوفِيُّ يَمْنَعُ شَيْئًا يَفْرُقُ خَاطِرُكَ بَعْدَ مَا كَانَ مَجْمُوعًا وَمِنْ ثَمَّ تَرَاهُمْ يَضْمَنُونَ الْقُوتَ لِيَتَحَفَّظُوا عَلَيْهِمُ الْوَقْتَ وَسَفَاوُهُ انْتَهَى وَقَدْ يُؤَيِّدُ هَذَا بِأَنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ فِيمَا لَا يَحْتَاجُهُ فِي وَاجِبٍ وَلَا مَنْدُوبٍ وَلَأَنَّ مَا احْتِيجَ فِيهِمَا إِذَا أُوثِرَ بِهِ كَانَ مِنْ قَبِيلِ الْإِيثَارِ بِالْقُرَبِ وَإِيثَارُهَا مَكْرُوهٌ وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بِالْمَالِ وَقَدْ يُطْلَقُ وَكَلَامُ شُرَّحِ مُسْلِمٍ الْمُسْتَفَادُ مِنْهُمْ مِنْهُ ضَابِطُ الْإِيثَارِ الْمَحْمُودِ الْمَنْعُ فَإِنْ مَا عَلَى هَذَا حَتَّى بَاقٍ لَا تَقْدِرُ عَلَيْهِ وَلَا تَسْمَحُ بِهِ بِهَذَا الْفُضَالَةِ أَيِ الزِّيَادَةِ مِنَ الْمَالِ عِنْدَ الْحَاجَةِ

أَيِ حَاجَةِ الْآخِذِ وَالْمُتَنَاوِلِ لِأَنَّ الصَّاحِبَ إِذَا احْتَاجَ إِلَى هَذِهِ الزِّيَادَةِ يَقْبُحُ مِنْهُ وَالْإِعَانَةُ مَعَ ذَلِكَ بِالنَّفْسِ فَضْلًا عَنِ الْوَلَدِ فَضْلًا عَنِ الْخَادِمِ فِي الْحَاجَاتِ السَّهْلَةِ فَضْلًا عَنِ الْمُهِمَّةِ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَادَرَةِ إِلَى لَا يَشْتَهِيهَا تَرَاهُ مِنْ غَيْرِ احْوَجَ إِلَى التَّرَوِّ وَسُؤَالِ الصَّاحِبِ وَفَرْقٌ بَيْنَ السُّؤَالِ وَالِالْتِمَاسِ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا يَسْتَعْمِلُ فِي النَّظَرِ وَعَنِ أَبِي نُعَيْمٍ بِنَفْيِ إِذَا وَجَدْتَ الْعَالِمَ يُعَالِجُ شَيْئًا أَنْ تُعِينَهُ عَلَيْهِ نَفْسٌ كَلَامًا نَبِيِّ حَابِهِ دَخَلْنَا عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُعَالِجُ شَيْئًا فَعَالَجْنَاهُ مَعَهُ الرِّزْقِ الْحَدِيثَ وَرُوِيَ أَنَّ الْمَأْمُونَ قَامَ مِرَارًا إِلَى الْكَلْبِ فَقَالَ لَا إِنَّنَا يَحْيَى بْنَ أَكْثَمَ أَعْنَدَ طَلَبَهُ بِيَسْتَشْهِدُ بِحَدِيثِ سَيِّدُ الْقَوْمِ خَادِمُهُمْ وَكِتْمَانُ السِّرِّ لِأَنَّ فِي إِفْشَائِهِ الضَّرَرَ وَفِي الْحَدِيثِ اسْتَعِينُوا عَلَى قَضَاءِ حَوَائِجِكُمْ بِالْكِتْمَانِ الْحَدِيثَ وَقُلُوبُ الْأَحْرَارِ قُبُورُ الْأَسْرَارِ وَقِيلَ لَيْسَ الْكِتْمَانُ الَّذِي أَنَا لِصَاحِبِ بِالْكِتْمَانِ الَّذِي كَانَ مِنْ أَسْرَارِ عَلِيًّا أَنَّ الْكِتْمَانَ الَّذِي لَا يَنْفِي مَوَدَّتَهُ وَيُكْتَمُ السِّرَّانِ صَافِيًا وَإِنْ صَرَمَاهُ وَقِيلَ ثَلَاثٌ خِصَالٌ الصَّدِيقُ حَقِيقًا مُضَارَعَةُ الصَّوْمِ وَالصَّلَوَاتِ وَإِسَاءَتُهُ وَالصَّفْحُ عَنْهُ وَتَرْكُ ابْتِذَالِ السِّرِّ فِي الْخَلَوَاتِ وَسَتْرُ الْعُيُوبِ لِمُرَادِ الْعَيْبِ لِأَنَّ الْجَمْعَ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ الْكِتْمَانُ دُونَ فَسَادٍ وَمِنْ سَتْرِ الْعُيُوبِ الْغَضُّ عَنْ عَوْرَاتِ أَهْلِهِ وَعَنْهَا وَعَنْ مَا لَا يَلِيقُ قَالَ تَعَالَى ابْنُ حَازِمٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَخْلَاقُ الْجَاهِلِيَّةِ وَلَمْ تَزَلْ شَاعِرُهُمْ تَارَةً وَنَاثِرُهُمْ أُخْرَى وَأَحَقُّ أَنْ لَا يَكُونَ لِبَاسَةَ سَوْءٍ مَعِي دَائِمًا كَارِبٌ بِوَنْتٍ حَتَّى تَرَانِي جَارِفَ الْمَكْرُوهِ وَالسُّكُوتَ عَنْ غَلِيظِ مَا يَسُوءُ مِنْ مَذَمَّةِ النَّاسِ إِيَّاهُ أَنْ تَرْجُمَتْ مَصْلَحَةُ السُّكُوتِ عَلَى خِلَافِهِ وَإِلَّا فَمَا يَسُوءُ مِنْ ثَنَاءِ النَّاسِ عَلَيْهِ لِمَقَاصِدَ تَخْتَلِفُ لَكِنْ لَا يَقُومُ عَلَى التَّبْلِيغِ الْآنَ تَحَقُّقُ وُجُودِ الْعَجَبِ لَهُ وَالْمَعْنَى الَّذِي اقْتَضَاهُ مَعَ الْمَدْحِ فِي الْوَجْهِ حَتَّى وَرَدَ النَّهْيُ فِيهِ لِحَدِيثِ احْثُوا عَلَى وُجُوهِ الْمَادِحِينَ التُّرَابَ وَحُسْنِ الْإِسْعَافِ عِنْدَ لِلْحَدِيثِ الصَّادِرِ مِنَ الصَّاحِبِ لِلْحَدِيثِ لَهُ وَمِنْ عَلَامَتِهِ عَدَمُ غَضِّ الطَّرْفِ وَصَرْفِهِ وَلَا يُقَالُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَفْصِلَ بَيْنَ حَدِيثٍ مَنْدُوبٍ وَمُبَاحٍ وَخَلَّاهُمَا فَإِنَّ الْمُبَاحَ فِيهِ بَطَالَةٌ وَتَضْيِيعٌ لِلْوَقْتِ لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ بَعْدَ الْعِشَاءِ أَوْ فِي حَرَمٍ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْقَوْلَ يُضْفَى إِلَيْهِ وَلَوْ كَانَ حَدِيثُهُ بِسَكَاكًا مَا لَمْ يَطُلْ إِطَالَةً فَاحِشَةً تُرَتِّبُ عَلَيْهَا تَوَاتِ مَصْلَحَةٌ وَسَآمَةٌ وَتَرْكُ الْمُمَارَاةِ الْمُجَادَلَةِ فِيهِ الْآتِيَةِ بِحَمْدِهَا الشَّرْعُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَإِنْ يَدْعُوَهُ بِنَادِيَةٍ وَتُحَاطِبَهُ بِأَحَبِّ أَسْمَائِهِ إِلَيْهِ أَنْ تَقْرُبَ الْأَسْمَاءُ وَبِاللَّقَبِ وَالْكُنْيَةِ إِنْ لَمْ تَتَعَدَّدْ لِأَنَّهَا أَبْلَغُ مِنَ الِاسْمِ فِي التَّعْظِيمِ وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُرَادَ بِالْأَسْمَاءِ مَا يَشْمَلُهَا لِأَنَّ الِاسْمَ يُطْلَقُ عَلَى مَا يَشْمَلُهُ وَمَا يَشْمَلُهُمَا كَمَا يُطْلَقُ عَلَى مَا يَعُمُّهُمَا وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ وَفِي الْمَأْثُورِ الْأَمْرُ بِأَنْ يُدْعَى صَاحِبُ الْأَسْمَاءِ إِلَيْهِ وَإِنْ تُثْنِيَ عَلَيْهِ بِمَا يَعْرِفُ لِيَتَمَكَّنَ وَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ بِحَسَنِهِ قَبِلَ الْأَمْلَحِ الْمُؤْمِنِ يَزِيدُ فِي الْمَدْحِ فِي إِيمَانِهِ أَقْوَلُ وَهَذَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ مَا قِيلَ جَاءَ بِهِ خَبَرٌ فِي الْجَامِعِ وَيَنْبَغِي إِنْ يَكُونَ مِنْ خَيْرِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ أَنْ يَدْعُوَهُ بِأَحَبِّ الْأَسْمَاءِ إِلَيْهِ خُصُوصًا وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ بِهَذَا وَإِنْ يُنْكِرَ عَلَى صَنِيعِهِ أَيْ فِعْلِهِ الْحَسَنِ فِي حَقِّهِ فَإِنْ أَنْكَرَ وَالْإِنْكَارُ بِمَعْنَى النَّهْيِ عَنْهُ أَيْ يُبْطِلُ عَنْهُ الثَّنَاءَ فِي غَيْبَتِهِ إِذَا لَمْ يَعْرِضْ لِعِرْضِهِ بِثَلْمٍ فَإِنْ رَدَّ الْغَيْبَةَ فِي الْغَيْبَةِ مَوْضِعُ الْمَلْمِ أَخَاهُ عَلَيْهِ بِمَا نَهَاهُ إِذَا لَمْ يَعْرِضْ لِعِرْضِهِ وَإِنْ يَنْصَحَهُ لَكِنْ لَا يُعَنِّفُ وَمِنْهُ الْعَرْضُ لَا التَّصْرِيحُ إِلَيْهِ أَيْ إِلَى النُّصْحِ أَوِ الْعَرْضِ أَوَّلَ الْأَلْطَفِ فَإِنِ احْتَاجَ إِلَى التَّصْرِيحِ صَرَّحَ وَإِنْ يَعْفُوَ عَنْ زَلَّتِهِ وَهَفْوَتِهِ إِذَا لَمْ تَكُنْ وَصْفًا فِي الشَّرِّ أَوْ وَصْفًا فِي الْمَالِ

Copyright © King Saud University